S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/899
4 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالـــة مؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهـــة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

لقد أبلغنا بأن مجلس الأمن سيواصل، في الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مداولاته بشأن تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (المنطقة)، بغية اتخاذ قرار بشأن تمديد ولاية عملية حفظ السلام التي تضطلع بها الإدارة الانتقالية.

وتؤيد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقوة الرأي الذي مؤداه أنه ينبغي، حفاظا على السلام والأمن في المنطقة، تمديد الولاية الحالية للإدارة الانتقالية حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. فلقد نص الاتفاق الأساسي المتعلق بمنطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، الذي وقعه، على النحو الواجب، الممثلون الشرعيون للمنطقة ولحكومة جمهورية كرواتيا، على أن تمدد ولاية الإدارة الانتقالية عاما آخر إذا ما طلب ذلك أي من الطرفين. وقد طلبت زعامة المنطقة رسميا، في رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ (انظر المرفق)، واستنادا إلى الاتفاق الأساسي، أن يتخذ مجلس الأمن قرارا بتمديد الولاية الحالية للإدارة الانتقالية لمدة عام كامل آخر، أي حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

وينبغي بالإشارة إلى أن الهدف الرئيسي للإدارة الانتقالية هو ضمان الأمن لجميع سكان المنطقة والمساواة بينهم وبث جو من الثقة والتسامح وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة قُبيل نهاية الفترة الانتقالية، أي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بمشاركة جميع سكان المنطقة. وما فتئت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدعم الإدارة الانتقالية دعما كاملا في تحقيق هذه الأهداف لأنه السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم ومستقر ولضمان الطابع المتعدد الأعراق لسكان المنطقة.

ونود أن نوجه انتباه مجلس الأمن إلى أن الأمين العام بيَّن بالتفصيل، في تقريره المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/883)، ما يكتنف الحالة من تعقيد كامل لا يمكن حله في غضون فترة وجيزة؛ وقال أيضا إنه ليس بوسعه "الإبلاغ عن أي تحسن في مستوى تعاون حكومة كرواتيا مع الإدارة الانتقالية". كما انتقد الأمين العام كرواتيا "للتصريحات العدائية والمتهجمة ضد الإدارة الانتقالية في وسائط الإعلام ومن قبل الحكومة، بما في ذلك تصريحات صدرت عن وزير الدفاع الكرواتي هدد فيها بالقيام بعمل عسكري إذا لم يتم إعادة المنطقة بحلول نيسان/أبريل ١٩٩٧".

ونحن إذ نضع في اعتبارنا تقييمات الأمين العام هذه، فضلا عن البيانات والتصريحات الرسمية الأخرى المختلفة المنطوية على التهديد، والإخفاق في ضمان عودة اللاجئين بحرية وبسلام وفي تنفيذ العفو العام، فإننا نعتقد أن مجلس الأمن على وعي تام بمخاوف السكان الصرب في المنطقة وفي غيرها من المناطق في كرواتيا وبالجو غير المأمون الذي يعيشون فيه. ويحدونا الأمل في أن يُظهر مجلس الأمن، باتخاذه قرارا بتمديد ولاية الإدارة الانتقالية لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، تصميمه على بيان قصده بوضوح لكل من الطرفين الموقعين على الاتفاق الأساسي وتحسين أحوال جميع سكان المنطقة وإشاعة جو الطمأنينة بينهم والحيلولة دون مزيد من التطهير العرقي عن طريق النزوح الجماعي للسكان الصرب مرة أخرى.

وبغير ذلك فإن التطورات يمكن أن يترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة إلى الاستقرار في المنطقة، وهو ما يمكن أن يكون له انعكاسات تتجاوز حدود المنطقة وآثار سلبية حتى على الحالة في البوسنة الهرسك، التي لا تزال تمر بمرحلة حساسة من توحيد الصفوف. واتخاذ قرار بشأن فترة ولاية الإدارة الانتقالية يتجاهل الأحكام الأساسية للاتفاق الأساسي سيهدد، بصورة شبه مؤكدة، التعاون في المنطقة وسيؤدي إلى انتكاس عملية التطبيع التي بدأت للتو في اكتساب قوة دفع. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انتكاسة خطيرة في عملية دايتون/باريس للسلام برمتها.

ولذا فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحث مجلس الأمن بشدة على اتخاذ قرار بشأن تمديد الولاية الحالية للإدارة الانتقالية حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، مما يكفل التنفيذ التام لجميع أحكام الاتفاق الأساسي وتلبية الاحتياجات الأساسية لعملية السلام عموما.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائـــم بالأعمال المؤقت

المـــــرفق

رسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة من الجمعية التشريعية الإقليميـــة لسلافونيـــا الشرقية وبارانيـــا وسيرميوم الغربية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

يُقدم الطلب التالي إنطلاقا من أحكام المادة ١ من الإتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية والاستنتاجات التي توصلت إليها الجمعية التشريعية الإقليمية.

طلـــــب

يطلب من مجلس الأمن أن يوافق على تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية لفترة إضافية ذات مدة مماثلة.

التعليـــل

بغية ضمان تنفيذ الإتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية على النحو الذي وافق عليه الموقعون عليه وبدعم من الإدارة الانتقالية، نود أن نعرب عن عدم رضائنا لعدم تعاون كرواتيا بشأن مسائل معينة وعدم قدرتنا على تفهم ذلك.

وبالرغم من أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/472) يبين التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الأساسي والإنهاء الناجح لعملية تجريد المنطقة من السلاح، فإن لدينا عددا من الاعتراضات فيما يتعلق بموقف حكومة كرواتيا إزاء تنفيذ الفقرات الأخرى من الإتفاق الأساسي، وسيكون من دواعي تقديرنا لو نظر المجلس، بعد أن يدرس اعتراضاتنا بعناية، في إمكانية تمديد ولاية الإدارة الانتقالية.

وفي ضوء الفقرات ٤ و٦ و٧ و٨ من الإتفاق الأساسي، يجب علينا أن نعرب بحق عن عدم رضائنا لاعتماد كرواتيا قانون العفو العام، وأن نؤكد تمشيا مع الاعتراضات الواردة في البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/PRST/1996/26) أن هذا القانون لا يحترم حقوق الإنسان الأساسية. أي أن هذا القانون غير شامل وإنتقائي وغير موضوعي نظرا لأنه لا يتصل إلا بقطاع من سكان جمهورية كرواتيا وجزء من أراضيها ولا يتعلق بغيرهم من المواطنين في إقليم جمهورية كرواتيا. وبدلا من اضطلاع كرواتيا بالحق في إدانة الأشخاص لاحتمال ارتكابهم جرائم حرب، نطلب من مجلس الأمن أن يساعدنا في مسعانا نحو حمل حكومة كرواتيا على تغيير القانون المذكور واحترام التزامها بالتعاون مع المحكمة الدولية الذي تعهدت به في القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣.

ووفقا للمادة ٤ من الإتفاق الأساسي المتعلقة بضمان حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم، نود أن نعرب عن عدم رضائنا وقلقنا بسبب عدم توفير حكومة كرواتيا الظروف اللازمة لذلك، وعدم تحديدها الإجراء اللازم لتنفيذ ذلك القرار. وحتى الآن، لم تجر الموافقة إلا على عدد ضئيل جدا من الطلبات المقدمة من اللاجئين. فعلى سبيل المثال، وافقت حكومة كرواتيا على ٠٠٠ ٧ طلب من هذا القبيل، ولكن لم يعد إلا ٥٠٠ ١ شخص لأن الأشخاص لا يمكنهم أن يتجاسروا على العودة بسبب طبيعة قانون العفو العام مما ينعكس بالتالي على أسرهم. وينبغي لنا ألا ننسى أن قرابة ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من إقليم جمهورية كرواتيا يعيشون في المنفى.

وتدعم الحقائق التالية مواقفنا ووجهات نظرنا بشأن عدم احترام كرواتيا لأحكام الإتفاق الأساسي. فقد تقررت سابقة لأول مرة في تاريخ مجلس أوروبا، بوصفه أقدم مؤسسة سياسية أوروبية، عندما رفضت عضوية كرواتيا في تلك المنظمة حتى بعد إعطائها الضوء الأخضر. وقد جعل مجلس أوروبا تمتع كرواتيا بالعضوية الكاملة مشروطا بتلبية الاشتراطات المحددة بموجب الفقرة ٢١، والتي قسمت فيما بعد إلى خمسة أجزاء هي: التعاون مع محكمة لاهاي، وتنفيذ إتفاق دايتون، وإعمال حق الصرب المنفيين (ولا سيما في أعقاب عملية "العاصفة") في العودة إلى ديارهم، وحرية وسائط الإعلام، وإرساء الديمقراطية على الصعيد المحلي (حالة عمدة زغرب). ونرى أن هذا يوضح على أفضل وجه مدى انتهاك حقوق الإنسان في كرواتيا ومستوى الديمقراطية في ذلك البلد.

وفي نفس الوقت، أخذت جمهورية كرواتيا بقانون جديد بشأن مناطق ذات أهمية خاصة (هذه المناطق هي قطاعات الشمال والغرب والجنوب التابعة لقوة الأمم المتحدة للحماية السابقة)، وهي التي طرد منها الصرب. ويحدد القانون ويشجع (عن طريق منح قروض) توطين تلك المناطق بالسكان الكرواتيين على وجه الحصر، ومن ثم يحول دون عودة الصرب المنفيين إلى أراضي أجدادهم.

ويتضح هذا الموقف المتحيز من جانب جمهورية كرواتيا أيضا في تقرير السيدة اليزابيث رين المؤرخ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ الذي يتضمن (في الصفحات ٦٢-٨٦) أمثلة عديدة لانتهاكات حقوق الإنسان وعمليات القتل وإساءة معاملة السكان المدنيين وتدمير الممتلكات الخاصة ومنع عودة اللاجئين وما إلى ذلك من الأمور التي يرتكبها عن عمد المتطرفون الذين لا يخضع سلوكهم للرقابة.

وحتى الآن، كان رد فعل مجلس الأمن الوحيد على هذا السلوك هو لوم جمهورية كرواتيا وقوله إنه من الضروري لنجاح مهمة الإدارة الانتقالية وضمان بقاء الأشخاص في تلك المناطق أن تتخذ كرواتيا تدابير ملموسة تطلق العنان في خاتمة المطاف لعملية إرساء الطابع الديمقراطي وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية.

ونعرب عن القلق بصفة خاصة إزاء تدهور الحالة الاقتصادية في المنطقة ومع توقف استغلال النفط في ديليتوفيتشي، الذي كان يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات وتمويل الإدارة، سيكون من دواعي

تقديرنا البالغ أن تتدخلوا لدى جمهورية كرواتيا، من خلال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، لحملها على توفير التمويل اللازم للإدارة والخدمات العامة نظرا لأن التنمية الاقتصادية تمثل عنصرا هاما في تحقيق استقرار العلاقات في المنطقة.

ونثق ونعتقد أن طلبنا المقدم إلى مجلس الأمن يعكس المخاوف التي لها ما يبررها لدى عدد كبير من الأشخاص يعيشون في تلك المنطقة (قرابة ٠٠٠ ١٥٠ شخص، بمن فيهم اللاجئون من الأراضي التي أصبحت تشكل جمهورية كرواتيا الحالية بعد عمليتي "الشرارة" و "العاصفة")، فضلا عن شكوكنا في أن سلطات كرواتيا لا تنفذ الإتفاق على نحو سليم، نظرا لأنه من الواضح إنها غير قادرة على ضمان تنفيذ قوانينها وممارسة سلطاتها في الأراضي الخاضعة حاليا لإدارتها. ومن المستحيل بالنسبة لنا أيضا أن نتجاهل التهديدات الصريحة الصادرة عن مختلف المستويات الحكومية ومؤداها أن السلطات ستتولى "تصفية حساباتها" مع أولئك الذين اشتركوا في الحرب في تلك المنطقة.

إن هدفنا هو نفس هدف إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، ألا وهو ضمان إنجاز مهمتها بنجاح.

(توقيع) بوريفوجي زيفانوفيتش
رئيس الجمعية التشريعية الإقليمية

- - - - -